

222 72 830 - 222 72 857
maglesalomma@alanba.com.kw

فاكس
• للتواصل: إيميل

أمة
2013

طالب بحل قضية البطالة بتنفيذ التوصيات البرلمانية

الخرينج: الحكومة مطالبة بتفعيل قوانين أقرها المجلس السابق وأبرزها مكافحة الفساد وحماية الوحدة الوطنية

من خلال اقتراح القوانين اللازمة لطي هذه الملفات، معربا عن أمله بأن تدم الحكومة يد التعاون بكل حرص لأن الهدف في النهاية خدمة الشعب الذي لا يزال ينشد حلحلة قضاياها.

الخطوات والقرارات التي تسهم في حل مشاكلهم فنحن في بلد ثروات والفوائد المالية لدينا كفيلة بحل كل الملفات العالقة والمجلس المقبل بإذن الله سيسعى لاستكمال مسيرة الإنجازات

بهذه الخدمات الأساسية للمواطنين. وبين الخرينج أننا سنستمر في التعبير عن طموحات المواطنين في المجلس المقبل إن حظينا بثقة الناخبين مجددا وتفعيل كل

خدماتها ووضع حلول لقضية البطالة حتى أصدر جملة من القرارات والتوصيات التي وافقت عليها الحكومة ونحن الآن بانتظار تفعيلها، مشددا على أهمية تفعيل جميع القوانين والقرارات المتعلقة

البطالة حتى الآن؟ كما تطرق الخرينج الى قوانين محاربة الفساد وحماية الوحدة الوطنية أنها قوانين صدرت في الأصل برغبة اميرية سامية واقرت كمراسيم ضرورة وعلى الحكومة الالتزام بها وتطبيقها وتفعيل موادها للحد من عمليات الفساد الإداري والمالي في الجهات الحكومية ولردع كل من يحاول شق صف الوحدة الوطنية.

وقال الخرينج ان مجلس ديسمبر 2012 أثبت للجميع انه مجلس إنجاز بعد ان استطاع خلال فترة وجيزة من إقرار نحو 43 قانونا وأكثر من 99 اتفاقية فضلا عن عقده لعدد من الجلسات الخاصة لمناقشة الأوضاع الصحية وتحسين

يشغلها الوافدون وإحلال العمالة الوطنية محلهم، كما أكدت هذه التوصيات على أهمية توفير حق العمل خلال فترة 6 أشهر لطالب الوظيفة او ان يتم منحه الراتب الذي يعادل الوظيفة لحين توفير الوظيفة له، موضعا ان هؤلاء أبناء الكويت وعلينا دعمهم ومنحهم حقوقهم التي نص عليها الدستور فلا يعقل ان يصل عدد العاطلين عن العمل من الشباب والشابات الى اكثر من 19 ألف كويتي وكويتية ولدينا في الجهات الحكومية اكثر من 70 ألف وافر وميزانيات الوزارات تفوق الملايين مستائلا أين التخطيط المناسب وأولويات ربط مخرجات احتياجات سوق العمل.. ولماذا لم يتم تفعيل قانون التامين ضد



مبارك الخرينج

طالب مرشح الدائرة الرابعة لانتخابات مجلس الأمة النائب السابق مبارك الخرينج الحكومة بتنفيذ جميع القرارات والقوانين التي أقرت في مجلس الأمة الماضي خاصة تلك القوانين المتعلقة بمعالجة قضية البطالة والمسرحين ومحاربة الفساد وحماية الوحدة الوطنية، مشيرا الى ان هذه القوانين سبق ان ناقشها مجلس الأمة واقترت بتوافق نيابي حكومي بشكل نهائي وعلى الحكومة مسؤولية كبيرة في ترجمتها على أرض الواقع. وذكر انه فيما يتعلق بقضية البطالة فقد أصدر المجلس عددا كبيرا من التوصيات من ضمنها ضرورة إعادة إحياء سياسة الإحلال وإعادة حصر الوظائف التي

أكد أن الجهاز المركزي لمعالجة القضية لم يقم بدوره حسين العتيبي: مشكلة البدون صناعة حكومية بحثة وعليها إيجاد حلول جذرية لها

لكن التلكؤ في حلها هو الذي تسبب في الأزمة. وقال إن الكويت بلد الخير والسلام استضافت جميع أجناس الأرض، وما زالت تفتح ذراعيها لكل رعايا البلدان المختلفة الذين يحبون هذا البلد لكن من غير المقبول ان تقوم اي فئة بمظاهرات من شأنها ان تصدت الفوضى، فإذا كان البدون (غير محدد الجنسية) عاشوا بيننا وتمتعوا بخير هذا البلد فعليهم واجب تجاهه، ان يحترموا القوانين المعمول بها.

وأشار الى ان فشل الحكومة في معالجة مشكلة البدون من جذورها هو جزء من الفشل الحكومي في معالجة جميع القضايا والتحديات التي تواجه الدولة، لافتا الى ان الناس ملت من دنيا الأداء الحكومي، الذي أدى الى التدني في جميع الخدمات، حتى وصلنا الى نقف مظلم لا نستطيع الخروج منه إلا بعمجرة، مستائلا: ألم يبن الأوان لعصا سحرية حكومية قادرة على تحسين جميع الخدمات،



حسين العتيبي

أكد مرشح الدائرة الرابعة م.حسين علي العتيبي ان البلد يعاني من مشكلة أزلية لم تستطع الحكومات المتتالية حلها، لافتا الى ان مشكلة البدون هي صناعة حكومية، فلو كانت قامت بتجنيس المستحقين منذ إحصاء 65 ما كبرت كرة الثلج حتى وصلت الى هذا الحد من التضخم الذي بدأ في الانفجار، مشيرا الى ان الجهاز المركزي لتعديل أوضاع البدون لم يقم بدوره كما يجب وما زالت هذه القضية كالورم في جسد الأمة.

وانتقد العتيبي الآلية العجيبة التي يعمل بها الجهاز المركزي، لافتا الى انه أحد الأسباب الرئيسية لمظاهرات البدون، لأنه لم يكشف حتى الآن عن مستحقي الجنسية من هذه الفئة رغم إعلانه عن ان المستحقين للجنسية عددهم 34 ألف شخص وحتى الآن لم يتم تجنيس 10% من هذا العدد، ولو كان أعلن عن المستحقين بما لديه من المستندات، لما قامت الدنيا، ولحلت هذه القضية،

أسامة الطاحوس: الحكومة مطالبة بالالتزام بحدود تصريف العاجل من الأمور

وقف النقل والندب للموظفين بين الوزارات.

وشدد الطاحوس على أهمية التزام الحكومة العاجل من الأمور فقط دون أن تتعدى هذا الحد لأن كل إجراءاتها التي تمت معرضة للطنع أصلا وهناك من قام برفع دعاوى ضد التعيينات التي تمت لبعض القياديين وبخست حقوق المستحقين في القيادات في الوزارات نفسها، مؤكدا على ضرورة تطبيق القانون والتزام الحكومة بمهمتها المحسنة خلال هذه الفترة بالذات وهي تصريف العاجل من الأمور.

من جانب آخر، شدد الطاحوس على ضرورة تطبيق القانون على كل من ثبت تورطه في قضايا شراء الأصوات خاصة بعدما أصبحت في العلن واستطاعت وزارة الداخلية أخيرا من ضبط متلبسين ومتهمين، محذرا إياها من طي هذا الملف دون أن تكون هناك إجراءات حازمة للرد، مشيرا الى أننا سننتظر الإجراءات المتخذة في هذا الصدد فالديموقراطية الكويتية أكبر ممن يريد أن يدنسها وتخريبها بالمال السياسي الفاسد.



أسامة الطاحوس

استغرب مرشح الدائرة الثالثة لانتخابات مجلس الأمة أسامة يوسف الطاحوس من تعيينات القياديين التي يقرها مجلس الوزراء في غياب مجلس الأمة وخلال فترة الانتخابات وما يشوبها من تمييز وضرب في الشفافية التي تنسدها وقرآن عليها التي تنسدها، مستائلا: أين الحصر الحكومي على عدم التدخل في الانتخابات اذا كانت هي التي تتدخل أصلا ولكن بطريقة مقننة من خلال تعيينات القياديين والوكلاء المساعدين ومنهم من هو محسوب على أطراف ضد أطراف أخرى.

وقال الطاحوس في تصريح صحافي ان مجلس الأمة القادم مطالب بوقف تجاه هذه الإجراءات الحكومية التي تكشف في كل مرحلة بأن الحكومة الحالية فاشلة بامتياز في ادارة البلد ولعل ما نشهده من إجراءات وادارة سيئة لكل ملف تتولاه الحكومة يؤكد هذا الفشل، مطالبا سمو رئيس مجلس الوزراء بالغاء كل التعيينات التي تمت خلال فترة الانتخابات ووقفها من باب الشفافية لاسيما ان مجلس الوزراء نفسه كان قد أصدر قبل إبطال المجلس قرارا بموجبه تم

أمة 2013

الكويت ...
د. معصومة المبارك
مالنا غيرها
«استقرار ... وتنمية»

1

@Dralmubarak2013

3

الاستقرار ... وحماية الدستور
تشرف بدعوتكم لحضور ...
الندوة العامة وستحدث فيها عن القضايا التالية:
1- الصندوق الأسود أن له أن يفتح
2- الدائرة الثالثة ليست للبيع
3- الكويت جميلة فلنحافظ عليها
وذلك يوم السبت الموافق 2013/7/20 - الساعة 10 مساء
[يوجد مكان مخصص للنساء]
في مقرم الكائن - بمنطقة العديلية - قطعة 2
شارع عبد الله النوري - مقابل الدائري الرابع
المحامي / أحمد عبد المحسن المليفي